المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة

د.فتحي زقعار وأ. لمين نصيرة
جامعة مسيلة

مقدمة:

يعبر مفهوم المجتمع المدني عن نمط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، القائمة أساسا على العمل المؤسسي الذي يعبر عن فعل اجتماعي، يدار بواسطته الشأن العام عن طريق قوى اجتماعية تتكامل مع بعضها البعض وتتنافس فيما بينها وفق قواعد سليمة، تسودها مبادئ الاحترام، التعاون والتراضي في إطار منظم يهدف إلى خدمة المواطنين والمجتمع على حد السواء.

وفي الجزائر كدولة مستقلة لم يتجسد مشروع المجتمع المدني كبقية الدول النامية، إلا بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، حيث تم ذلك بالاعتراف الرسمي بحق إنشاء الجمعيات، بعد أن أجاز دستور فبراير 1989 التعددية الحزبية وحق إنشاء الجمعيات، وهذا ما ورد بشكل واضح في قانون الجمعيات المعدل والمتمم رقم 90-31 الصادر في 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات.

وتشكل جمعيات المجتمع المدني بمجملها شبكة هائلة من المنظمات والتجمعات بسبب تنوع اهتماماتها الرياضية، العلمية، الفنية والاجتماعية... إلخ.

ونظرا لأن اختيارنا وقع على دراسة ظاهرة ذوي الاحتياجات الخاصة "فئة المعوقين حركيا" وعلاقتها بظاهرة المجتمع المدني ومن المؤكد بأنه في الآونة الأخيرة لاحظنا اهتماما عالميا كبيرا بمشكلة الإعاقة والمعوقين، فتوصيات الهيئات العالمية المهتمة بهذه الفئة تدعو صراحة إلى الاهتمام بالمعوقين وتعليمهم، وعلاجهم ثم تأهيلهم وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا... إلخ. ولعل اختيار منظمة الأمم المتحدة عام 1981 سنة دولية للمعاقين لخير دليل على ذلك.

فجاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة ما مدى دور جمعيات المجتمع المدني في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة "فئة المعوقين حركيا".

من المعروف أن مسألة تأهيل الأفراد داخل مجتمعاتهم كانت محل اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين مند القدم، لأن هذه العملية لها إيجابيات أمنية واجتماعية وثقافية جمة؛ لذلك نرى في التخطيط للسياسات الاجتماعية يحذرون من ترك الأشخاص الضعفاء جانبا، دون الاهتمام بتحقيق مطالبهم كالبطالين، والمشردين، والقراء والمعوقين.

لهذا وضمن تطور حقوق الإنسان نلاحظ أن من جملة هذه القوانين تخصيص حيز خاص للأشخاص المعوقين والتي نجد من أبرز بنود الدعوة إلى تأهيل وإدماجهم ضمن مجتمعاتهم الأصلية والاستفادة من طاقاتهم الخلاقة من أجل المساهمة في تنمية اقتصاديات أوطانهم، لهذا سنتطرق لدور المجتمع المدني في عملية تأهيل المعوقين في المجالات التالية:

1. دور المجتمع المدني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية:

تعتبر هذه الخطوة من أبرز الأولويات التي يتوجب على منظمات وجمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا الميدان القيام بها، ويتمثل ذلك في:

التقرب من أسر الأشخاص المعوقين وبناء علاقة وثيقة معها بالإضافة إلى ذلك العمل على كسب ثقتها من أجل استمرارها في التعاون مع هذه الجمعيات، فأسرة المعوق عند إعلامها بقدوم وليد يحمل معه إعاقة تكون هي أول من تتلقى صدمة النبأ غير السار، كما أن الأم هي بالذات أكثر الأشخاص الذين يشعرون بالحزن العميق والأسى نتيجة لإنجابها طفلا معوقا.

لذا وجب على هذه الجمعيات مساندتها ومواساتها وطمأنتها على مستقبلها ومستقبل وليدها وهذا من أجل إعداد الأم لتقبل طفلها ورعايتها وبالتالي إدماجه ضمن أسرته مستقبلا كما أن التقرب من والده وتشجيعه على قبوله والرضا "بالقضاء والقدر" لهو مقدمة أساسية من أجل رعايته لأن تفهم وضعيته من طرف أبواه سيمهد الطريق أمامه من أجل تقبله وإدماجه مع إخوته.

كما أن زيارة وفد خاص من هذه الجمعيات لهذه الأسر في مناسبات متعددة سيعطي انطباع بأهميته الاجتماعية ويضاف إلى ذلك توجيه الوالدين للطرق الصحيحة لتعليمه وتنشئته لكي يصبح شخصا قادرا على الاعتماد على نفسه مستقبلا بتعلمه للغة، الحركات، النطق والتنقل... إلخ.

كما أن عملية التواصل معه داخل هذه الأسرة يعتبر طريقة مثلى لتوازن النفسي ولإبعاده عن شبح العزلة والتهميش يضاف إلى ذلك تعتبر مساهمة جمعيات المجتمع المدني تشجيع هذه الأسرة على إدماج طفلها المعوق ضمن حضانة خاصة إذا كانت إعاقته من الدرجة الخفيفة أو المتوسطة مع متابعته عن قرب وباستمرار.

لأن هذه الخطوة من شأنها أن تضعه ضمن بيئة عادية للأطفال وبالتالي سيتمكن من تشكيل جماعة رفاق وأصدقاء وبهذا سيندمج مع أقرانه استعدادا لدخوله للمدرسة الإعدادية والتي ستزوده بمؤهلات علمية ومعارف كفيلة بتشجيعه على تخطي حاجز الإعاقة التي يعاني منها.

كذلك يتوجب على هذه الجمعيات مساعدة هذا الفرد الذي اكتسب خبرات متنوعة في عملية الاندماج الاجتماعي الشامل وذلك بتشجيعه على تكوين صداقات مع أفراد مجتمعه ودفعه للعمل الجمعوي والانتماء إلى الهيئات التربوية الأخرى كالكشافة النوادي الثقافية والرياضية.

وربما استثمار جهوده الشخصية للنضال ضمن الحركة الجهوية الخاصة بشريحة المعوقين والتعريف بإنجازاتها ومشاكلها التي تعاني منها كما أن هذه الجمعيات يمكن تحويلها إلى منبر للدعوة وتقبل الأشخاص المعوقين ومساعدتهم من أجل التطبيع والاندماج الاجتماعيان كأفراد عاديين لهم حقوق وواجبات بالإضافة إلى احترام حياتهم الشخصية، بإزالة النظرة الدونية الموجهة لهم بسبب الأفكار المسبقة.

إن من شأن هذه الجهود التي يتوجب على الجمعيات القيام بها زيادة حجم التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد وإلى محاربة الفروقات الاجتماعية وكذا التشجيع على التعايش الاجتماعي والعمل على تكريس مفهوم المواطنة الحقيقية بين جميع الأفراد سواء كانوا أصحاء أو معوقين.

كما أن مسألة تزويد الشخص المعوق بطرق وتقنيات الاتصال بالناس ستمكنه من التواصل معهم بدون أي عقد وهذا الإجراء سيساعدهم للحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية وهذا معناه متابعة المستجدات على المستوى المحلي ومن بين الثمار المرجوة منه إمكانية تحصله على منصب عمل والذي سيمكنه من مواجهة متطلبات الحياة اليومية وتعلم روح المسؤولية والاعتماد على النفس استعدادا لبناء أسرة عن طريق الزواج وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والعيش كبقية الأفراد الآخرين.

2. دور المجتمع المدني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التكوين والتأهيل المهني:

نعرج هنا على الدور المنوط بمنظمات وجمعيات المجتمع المدني فيما يخص المساهمة في إدماجهم مهنيا حيث تبرز أهمية هذه الخطوة بالتقرب من عائلاتهم باستكشاف واقعهم التعليمي فإن كانت نتائج التحصيل الدراسي العادي لهذا الشخص المعوق مشجعة وجب حث عائلاتهم لدفعهم على مواصلة دراساته العليا مثله مثل الأصحاء دون عقدة وليكن قدوته أشخاص مبدعين، مفكرين وعالميين أمثال: طه حسين، ستيفن هاوبكتر، عبد الحميد كشك... إلخ.

أما الأطفال المعوقون الذين وجدوا صعوبات في التعلم والتحصيل فإنه يتوجب على هذه الجمعيات أن تقوم بتحسيسهم، إعلامهم وتوجيههم لمراكز خاصة بتكوين المعوقين لاسيما إذا علمنا بأنها ذات عدد محدود جدا مقارنة بمراكز تكوين الأصحاء.

وهكذا فإن جمعيات ومنظمات المجتمع المدني عليها متابعة هذه الشريحة داخل هذه المراكز من أجل تشجيعها ودعمها ماديا إذا كان ذلك بالإمكان والعمل على مساعدة المختصين في مجال تكوين المعوقين من إطارات ومدرسين يشكل حافزا مشجعا لهذه الفئة لدفعها للتوجه لهذه المراكز وإزالة هاجس الخوف من الفشل وكذا الخجل والتهميش.

كما أن التكفل بإرسال بعض الأشخاص المعوقين لمراكز التكوين رفيعة المستوى خارج البلاد بهدف طموحاتهم يعتبر أمرا ضروريا من أجل التكفل التام بهم استعدادا لإدماجهم في الحياة العملية مستقبلا.

ويمكن القول بأن للتأهيل المهني أهمية بالغة تتمثل في تكييف هؤلاء المعوقين مع أنفسهم ومع مجتمعاتهم مما يسمح لهم بالاعتماد على أنفسهم وامتلاكهم لشهادات تدريب مهنية وكذلك فإن هذا التأهيل سيمكنهم من التغلب على عقد النقص التي سببتها لهم إعاقاتهم التي يحملونها بالإضافة لمنحهم وسيلة تمكنهم من عدم الالتحاق إلى التسول، والاتكالية والخمول.

كما يمكن للمختصين اكتشاف مواهب الأشخاص المعوقين وإرشادهم للوجهة السليمة التي يجب أن يسلكوها من أجل تنمية قدرتهم واستغلالها على أحسن ما يرام.

وفي هذا المجال أيضا ينصح المشرفين على تكوين الأشخاص المعوقين، على تشجيعهم من أجل تعلم المهارات الخاصة بالحرف والمهن اليدوية الخفيفة التي تمكنهم من كسب قوتهم مستقبلا، حيث يشترط في هذه الحرف أن تكون مكيفة حسب نوع إعاقاتهم ومتطابقة مع متطلبات سوق العمل والتي غالبا ما تكون ضمن مؤسسات صغيرة حكومية أو خاصة والتي تساهم هي الأخرى في تكوين وتأهيل الملتحقين الجدد بها من المعوقين في المستقبل.

ولا ننسى بأن هناك من لا تسمح له ظروفه بمواصلة الدراسة أو التكوين في المراكز المختصة وهنا يظهر دور هذه الجمعيات في إعلام وتوجيه هذه الشريحة عن طريق الحصول على عناوين المراكز والمؤسسات التربوية والتكوينية على المستوى الوطني، العربي أو العالمي من أجل تشجيع هؤلاء الأشخاص المعوقين على إتمام دراستهم ولو عن بعد بحيث أن خدماته مفتوحة

للجميع من ذكور، إناث وأصحاء ومعوقون، فهذا الأخير يعمل على تمكين كل شخص حرمته ظروفه الخاصة على إتمام تعليمه في المستوى الإعدادي، المتوسط أو الثانوي، من أجل تدارك ما فاته ومواصلة الدراسة وفق البرامج الرسمية المقررة من طرف وزارة التربية والتعليم عن طريق البريد.

مع العلم بأن هناك عدد لا بأس به ممن تحصلوا على المستوى النهائي الذي يمكنهم من إجراء امتحان البكالوريا وبالتالي الالتحاق بالجامعة قد استعانوا بهذه الطريقة الاستدراكية.

3. دور المجتمع المدني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال عالم الشغل:

يظهر دور جمعيات المعوقين في السعي والتخطيط الجاد للتكفل بفئة المعوقين في إطار عالم الشغل، بحيث يتم ذلك بالاطلاع والاستعلام المتواصل على مستجدات سوق العمل بالإضافة إلى إحصاء المعوقين أصحاب الشهادات وتوجيههم للمؤسسات التي يمكن أن توظفهم كذلك فإنه يتحتم على هذه الجمعيات التقرب من السلطات المحلية لحملها على تخصيص نسب معلومة من مناصب الشغل التي توفرها الدولة للبطالين والذين نجد من بينهم الأشخاص المعوقين، القطاعين العام والخاص على حد سواء وذلك بالإعلانات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية.

كما أن لهذه الجمعيات دور هام فيما يخص التكفل بإنشاء ورشات مصغرة خاصة بالمهن الحرفية كصناعة الفخار، النسيج، الخياطة، الجبس، صناعة المكانس، السجاد... إلخ.

علما أن ميزانياتها تبقى غير كافية للشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع، غير أنها يمكنها أن تحصل على قروض من البنوك (شريطة أن تكون غير ذات فوائد مالية بنكية) ومن ذوي البر والإحسان وبالتدريج فإنه يمكنها الاعتماد على نفسها في الحصول على المواد الأولية اللازمة والموارد المالية ... إلخ.

وذلك بتشغيل أكبر عدد ممكن من هؤلاء المعوقين، بالإضافة إلى ذلك يستلزم عليها أن تسعى لإقناع مصالح الضرائب جباية منتوجات المعوقين وإصدار قوانين عمل خاصة بهم وذلك حسب ظروف عملهم وكذلك يجب عليها تأمينهم ضد أخطار العمل وذلك فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي وكذا التأمين على الشيخوخة وتشجيع أولياءهم على مساعدتهم في إقامة تعاونيات وورشات حرفية.

كما أنه يتوجب على الدولة العمل على إيجاد مؤسسات مصغرة بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وتشجيع الشراكة الاقتصادية بين القطاع الخاص وورشات المعوقين الحرفية، والقيام بتنظيم دورات تدريبية ميدانية خاصة بالأشخاص المعوقين بحيث تكون مناسبة لمتطلبات سوق العمل وإشراك العاملين في التأهيل والتدريب المهني للمعوقين في الإطلاع على هذه المتغيرات الميدانية وبالتالي الإسهام في إيجاد برامج واقتراحات حديثة مواكبة لشروط سوق العمل.

إضافة إلى إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات التشريعية بغية إصدار قوانين ولوائح إلزامية لإدماج عدد كبير منهم في القطاعين العام والخاص خاصة المكاتب والورشات المريحة والنضال من أجل إلغاء التمييز في التوظيف بين الأصحاء والأشخاص المعوقين.

4. دور المجتمع المدني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال هيئات أخرى:

تكتسي النشاطات الترفيهية والرياضية دورا بالغ الأهمية نظرا لكثرة وقت الفراغ عند بني البشر بسبب ما آلت إليه حالة المجتمعات نتيجة التنظيم الصناعي، الاجتماعي والعمراني الذي عرفته في السنوات الأخيرة وكذلك نتيجة لتوفير قطاع الرياضة لمناصب عمل جديدة ومساهمتها في الدخل الاقتصادي ولهذا باتت تحظى باهتمام كبير بحيث أنشئت لها مراكز وأدمجت في المؤسسات التربوية والجامعات بل أصبحت لها وزارات وبرامج تلفزيونية إعلامية تهتم بشؤونها المختلفة وتبقى منافسات الألعاب الأولمبية العالمية كخير دليل على المكانة التي أحرزتها عليها الألعاب الرياضية سواء لدى الشعوب أو المسؤولين.

وفيما يخص فكرة إنشاء رياضة خاصة بالأشخاص المعوقين فإنها تعود في الأصل إلى شخص اسمه "بيوقراط" (346–460 ق.م)، والملاحظ بأنها ظهرت بشكل ملحوظ كممارسة رياضية خاصة بالمعوقين في مدينة لندن البريطانية بحيث قام الأستاذ "جوتمان" بتنظيم ألعاب أولمبية للأشخاص المعوقين بتاريخ 22 جويلية 1948 وذلك بالملعب التابع لمستشفى "ستيك مونفيل"، ويمكننا القول بأن نشأة هذه الرياضة إنما تعود لأفكار هذا الطبيب وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أنه لاحظ فقدان الثقة بالنفس والإحباط والخمول لدى المصابين بالشلل والتشوهات الجسمية نتيجة للحرب، بحيث سعى لمساعدتهم على استعادة توازنهم العقلي، النفسي وإعادة تكييفهم جسميا وإدماجهم اجتماعيا.

وبعد تعرضنا لتاريخ موجز لرياضة المعاقين يمكننا القول بأن للمجتمع المدني دور حيوي في توجيه المعوقين للانخراط في عالم الرياضة وذلك بالعمل على إقامة ندوات لتعميم فوائد الرياضة للمعوقين، والعمل على طلب تزويد كل ولاية على الأقل بمدربين وأطباء رياضيين ومعالجين وحكام وإداريين متخصصين في رياضة المعوقين، التأكد على إجبارية الرياضة داخل مراكز التكوين والتأهيل والتعليم الخاصة بالمعوقين، وإنشاء اتحادات رياضية خاصة بهذه الرياضة تنظيم دورات ودية ودولية خاصة بهذه الرياضة وتشجيع المعوقين على المساهمة في مبارياتها وتشجيعهم على الحصول على مراكز جديدة.

بالإضافة إلى هذا الدور يمكن للجمعيات ومنظمات المجتمع العاملة في هذا المجال اكتشاف مواهب والتمثيل المسرحي والسينمائي، والنشاطات الثقافية الأخرى كما أن تشجيعهم للانضمام والانخراط في الأحزاب السياسية وممارسة العمل السياسي لأمر جدير بالأهمية لأنه حق تكفله جميع الدساتير لمواطنيها بغض النظر عن لونهم وجنسهم ووضعياتهم الاجتماعية.

فهذه الخطوة من شأنها دفع الأشخاص المعوقين للمشاركة في صنع القرار والعمل على إزالة الأفكار المسبقة المنتشرة بين الأفراد التي ترى في هذا المعوق إنسانا عاجزا عن المشاركة في حقل العمل السياسي كما أن مثل هذه الخطوة ستحقق الطموحات السياسية لكل شخص معوق يهتم بالسياسة ومن شأنها أن تعبد الطريق لبقية الأشخاص المعوقين للوصول إلى مناصب سياسية مرموقة.

وبالتالي العمل على نقل إنشغلاتهم ومطالبهم للسلطات العليا حيث أنها سترسخ تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين ودفعهم للمشاركة والتنافس السلمي وفق قيم التسامح، الاحترام والتعاون. ويمكن لنضال الأشخاص المعوقين في هذا المجال أن يمكنهم من الحصول على مكاسب قانونية وتشريعية وعلى مقاعد في المجالس النيابية، وربما الحصول على حقائب وزارية رفيعة المستوى.

5. دور المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية النفسية:

إن لجمعيات المعوقين دور بالغ الأهمية في مجال رعايتهم من الناحية النفسية وذلك لأن أغلبهم يكون لديهم شعور بالنقص والدونية مقارنة بأقرانهم الأصحاء لذا يجب:

– حضور طبيب ومختص نفساني لتشجيعهم عن الكلام والتعبير عن مشاكلهم بكل حرية.

– تكوين ملفات داخل هذه الجمعيات لكل شخص معوق يعاني من اضطرابات سيكولوجية أو عقلية للرعاية والعناية الخاصة.

– إدماجه ضمن هذه الجمعيات وتقريبه من بقية الأشخاص المعوقين الذين يعانون مثله، لكفيل بالتخفيف عنه وإشعاره بأنه ليس هو الوحيد الذي يعاني من التهميش وسوء المعاملة.

– اطلاعه على المعاناة الصحية للأفراد الأصحاء من شأنه أن يخفف من وطأة حزنه.

– تشجيع الشخص المعوق من أجل الاعتراف بإعاقته وتقبلها بصدر رحب وعدم الحساسية من كلمة "إعاقة أو معوق" من شأنه أن بمنحه ثقة كبيرة في نفسه.

ومن هنا يمكن القول أن الواقع النفسي للإعاقة المكتسبة أشد من الواقع النفسي للإعاقة التي يولد بها الإنسان، مع العلم أن مثل هذه الإعاقات هي التي تكون دافعا قويا لتحدي الصعاب وتنمية المواهب من طرف المعوق الذي تكون لديه إرادة قوية.

ومثابرة لهذا يجب على هذه الجمعيات والمجتمع وأسر الأشخاص المعوقين السعي لتحسيس أبنائهم بأنهم أفراد عاديون مثلهم مثل باقي الأفراد.

6 .دور المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية الطبية:

تشكل هذه الخطوة منطلق أساسي لنشاط جمعيات المعوقين، ولن يأتي ذلك إلا بالإجراءات متكاملة تتمثل في العمل على الإحصاء السنوي للأشخاص المعوقين وذلك حسب نوعية إعاقتهم وفق متغيرات: الجنس، السن، درجة وسبب الإعاقة.

ويتوجب على هذه الجمعيات تقديم الرعاية وذلك بـ:

– متابعة تلقيح الأطفال المعوقين وإرشاد ذويهم لأن التخلي عن هذه العملية من شأنه أن يزيد الوضعية المرضية لديهم

– تكوين ملفات طبية واجتماعية لصالحهم من أجل معرفة وضعيتهم وبتالي تقديم يد المساعدة في الوقت المناسب.

– تكوين ملف خاص عن الأطباء والمراكز الإستشفائية الوطنية والدولية والهيئات المختصة في رعاية الأشخاص المعوقين سيمكنها عن طريق التعاون مع أسر ذوي الإعاقات من استغلال أحسن للوقت والتوجه مباشرة للطبيب المعني عند الحالات الطارئة.

– توفير صناديق إعانات مالية للحالات المستعجلة عندما يصاب أحدهم إصابة بليغة تستدعي التدخل العاجل وما يتبعه لمصاريف العلاج.

– متابعة ذوي الاحتياجات الخاصة عند تعرضهم لحوادث عمل أو حوادث المرور.

– إعادة تكييفهم حركيا وتشجيعهم على ذلك بكل الوسائل المتاحة.

– القيام بندوات علمية طبية يتم فيها استعراض آخر التجهيزات الطبية الحديثة التي توصلت إليها البحوث العلمية في مجال علاج الأشخاص المعوقين من عمليات جراحية وأدوية أو ما يخص أيضا نتائج البحوث الحديثة للهندسة الجينية المتعلقة بصناعة قطع الغيار البشرية الناتجة عن زراعة الأعضاء، بحيث يقوم بتنشيط هذه الندوات والملتقيات الأطباء والاختصاصين والباحثين الجامعين ومسئولي الصحة بصفة عامة.

زيادة على ذلك يرجى من هذه الجمعيات المبادرة بزيارات منتظمة للأشخاص المعوقين المقعدين في منازلهم لاسيما إذا كانوا من أسر فقيرة رفقة أطباء متخصصين وحتما ستكون لها نتائج إيجابية جدا كما أن تخصيصها لصناديق مالية مخصصة لاقتناء الأدوية النادرة من الخارج بالإضافة إلى التكفل الفعلي بالمعوقين الذين يحتاجون لعلاج دقيق خارج البلاد.

وهو ما يجعل المسؤولين عن هذه الجمعيات في مثل هذه الحالات في وضع المتابعة المستمرة والمتواصلة بغية الاطمئنان على تحسن الحالة الصحية للمعوق الذي قاموا بإرساله للعلاج في الخارج.

7. دور المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية القانونية:

إن هذه النقطة من أسمى الواجبات التي يتحتم على جمعيات المعوقين القيام به نظرا لأهمية النصوص والتشريعات القانونية للأفراد خاصة في عصرنا الحالي.

والذي أصبحت فيه الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية متداخلة تداخلا تاما مع بعضها البعض، وتمكن أهمية هذه الجمعيات في خدمة الأشخاص المعوقين من الناحية القانونية في التقرب منهم ومن أسرهم وذلك بإرشادهم في هذا الجانب بما يترتب عليهم من حقوق وواجبات كفلتها لهم هذه النصوص، التكفل المباشر والتام بالقضايا القانونية التي تخص أي شخص معوق في حالة تعرضه لاعتداء من طرف شخص آخر خاصة إذا كان من فئة المعوقين ذهنيا وأسرته

فقيرة، أو تم فصله من عمله إذا كان يشتغل أو هضمت حقوقه التي ضمنتها له مصالح الشؤون الاجتماعية العمومية.

التعاقد مع محامين مختصين من أجل التكفل بقضايا الأشخاص المعوقين قضائيا وذلك بالتدخل لدى المحاكم في حالة حدوث نزاع أحدهم مع شخص آخر سليم وطلب التعويضات المادية والمعنوية التي تضمنها لهم القوانين سارية المفعول.

ويلاحظ في كثير من الأحيان وجود أطفال معوقين من المشردين، اليتامى، البائسين وممن تخلت أرسهم عنهم لسبب أو لآخر، لهذا يتوجب عليها التكفل بهم قانونيا هذا من جهة ومن جهة أخرى إلحاقهم بمراكز وملاجئ للأيتام أو بأسر تقبل رعايتهم وتربيتهم ومما يلاحظ أيضا خاصة في المدن الكبرى ظاهرة تخلي بعض الأشخاص عن آبائهم المعوقين إعاقة مزمنة.

بهذا فإن لهذه الجمعيات الحق في الدفاع عنهم وطلب حمايتهم في مراكز للأشخاص المعوقين وكذا فإن عليها المطالبة بإعادة النظر في النصوص القانونية المتداولة الخاصة بهم نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا في الآونة الأخيرة والحرص على تطبيق القانون بما يعود بالفائدة لصالح هذه الفئة، والطالبة بضرورة تطبيقه في المؤسسات العمومية والخاصة ومراقبة ذلك باستمرار والمبادرة بإنشاء مجلس استشاري أعلى مستقل لتقديم الإرشادات والنصائح للسلطات بغية تحسين أوضاع الأشخاص المعوقين في كافة المجالات.

8. دور المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الناحية الاجتماعية:

تلعب جمعيات المعوقين أدوارا متعددة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والتي نجد من بينها مسألة الرعاية من الناحية الاجتماعية الموجهة لهم وهي في أبسط تعريف لها، حسبما تبنته الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين تتمثل في اعتبارها "مجموعة منظمة من الأنشطة والبرامج التي تمارسها مؤسسات حكومية وأهلية بهدف التعرف على مشكلات اجتماعية والحد من آثارها والعمل على تحسين الأداء الاجتماعي للفرد والجماعة والمجتمع.

ومن هنا يظهر دور جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في إطار نشاطاتها التي يتوجب عليها القيام بها.

9. دور المجتمع المدني في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من ناحية الخدمات الترفيهية والرياضية:

في هذا المجال يمكن لمنظمات وجمعيات المعوقين المساهمة بشكل كبير في التنشيط الثقافي والترفيهي لذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة إذا علمنا بأن المعوقين القاعدين في بيوتهم يعانون من زيادة حجم وقت الفراغ.

بالإضافة إلى تعرضهم بنسبة كبيرة لظاهرة تصنف كمرض من أخطر أمراض العصر إلا وهي "ظاهرة الاكتئاب" وما ينجر عنها من تشاؤم، يأس وعقدة الخوف من المستقبل، لذا فإنه يتوجب:

– العمل على إقامة عدة تظاهرات كتنظيم زيارات لمناطق سياحية وأثرية لتعريف الأشخاص المعوقين بقيمة هذه المناطق.

– التوجيه للتجمعات الصناعية من شأنه أن يزيد الثقافة المعرفية لهذه الشريحة.

التخطيط لإعداد رحلات لمناطق الاستجمام، والحمامات المعدنية، والغابات المخصصة للفسحة.

– التنسيق والتعاون مع السلطات العمومية لإقامة زيارات للمتاحف وحدائق الحيوانات والمواقع الأثرية والتاريخية.

– أحياء تظاهرات ثقافية ترفيهية لصالح هذه الفئة مثل: الأمسيات الأدبية والشعرية، المسرح، السينما، سهرات فلكلورية تقليدية، الألعاب البهلوانية، السيرك. بحيث أثبتت الدراسات بأن لهذه البرامج الأثر البالغ على الصحة النفسية للأشخاص المعوقين.

– تنظيم منافسات وتظاهرات خاصة بتفعيل التربية البدنية لرياضة المعوقين بشرط إعداد الإمكانيات اللازمة لذلك وتكريمهم بجوائز قيمة عند ختام هذه الدورات (علما بأن عدد الميداليات التي تحصل عليها الرياضيون المعوقين ساهمت بشكل كبير في ترجيح كفة الجزائر للفوز بالمرتبة الأولى في الألعاب الأولمبية التي استضافتها بلادنا مؤخرا (سنة 2005)، إن هذا الاهتمام سيحيي لديهم روح التنافس، المثابرة، مما سيدفعهم في نهاية المطاف للاندماج الاجتماعي، وكذا الاعتماد على أنفسهم بدون الحاجة المتكررة للآخرين.

خاتمة:

بعدما وصلنا إلى نهاية هذا البحث الذي أردنا من خلاله أن نقدم إسهاما معرفيا جديدا، بحيث وقع اختيارنا على موضوع ليس بالهين إطلاقا والذي اخترنا له عنوان "المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة".

ولقد تمكنا من خلال هذه الدراسة من تكميم ظاهرة المجتمع المدني وعلاقته بعالم المعوقين، بحيث أخذت الجمعيات على عاتقها التكفل والدفاع عن ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعيا، تعليميا، ومهنيا ومساعدتهم وذلك بتأهيلهم.

في مجال العمل والتوظيف كهدف رئيسي يستوجب على هذه الجمعيات الالتزام بتحقيقه، ويضاف إلى كل ذلك دعوتها للعمل على تشجيع الأشخاص المعوقين للانخراط في النوادي الرياضية، الجمعيات الاجتماعية، والاتحادات، كما ركزت هذه الجمعيات على الرعاية الاجتماعية، الطبية، القانونية، النفسية وخدمات الترفيه المتعددة والمتنوعة.

وفي الأخير يمكن القول بأن تحليلنا لواقع تدخل المجتمع المدني لصالح أشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة يتوقف أساسا على إمكانية وقدرة هذه الجمعيات على تجنيد كافة الطاقات البشرية والمادية اللازمة لاستجابة هذه الفئة من الأشخاص واقتناعه بضرورة التعاون مع هذه الجمعيات.

هوامش الدراسة:

1. سعد الدين ابراهيم وآخرون، دور الجامعات ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني، دار الأمين بالاشتراك مع مركز ابن خلدون للدراسات مصر،1997، ص 16.

2. ميشل، دنكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، درا الطليعة، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص177.

3. عبد الرحمن سيد سليمان، معجم الإعاقة البدنية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2001، ص 231.

4. يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط5، 2003، ص 516.

5. سهير كامل أحمد، سيكولوجية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ط2، 2002، ص 64.

6. سامية، حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية "بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1983.

7. رشيد فراح "القانون والطفل الأصم في ميدان التعليم والتكوين المهني" مجلة آفاق تربوية العدد 15 ص10-11.

8. أسرة التحرير، مجلة التقويم المهني في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 09، القاهرة، مصر، 1990، ص 25.

9. عبد الستار ابراهيم،"الاكتئاب اضطراب العصر الحديث فهمه وأساليبه وعلاجه"، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 239، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون ولآداب، الكويت، 1998، ص15.

10. أحمد بن فيالة "المعوق بين القانون والواقع" مجلة آفاق تربوية – العدد 15.

11. أنور أمين الخولي، الرياضة والمجتمع، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 216، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون ولآداب، الكويت، 1996.

12. عبد المحي، محمود حسن صالح، متحدو العاقة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

13. جليل، وديع شكري، "معاقون لكن عظماء"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1995.